بحث بعنوان :

دور الإيرادات النفطية وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية في ليبيا

*

The role of oil revenues and the activation of Islamic finance tools to ensure the sustainability of economic development in Libya

إعداد

د. إيناس بدر عبد الله

Enas Bader Abdullah Hamed

الهيئة الليبية للبحث العلمي / فرع بنغازي

enasbhamed@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار استثماري وطني لإعادة توجيه العوائد الريعية، وبخاصة الإيرادات النفطية، بما يسهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية في ليبيا. ويأتي ذلك في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الليبي وارتكازه بشكل كبير على قطاع النفط، وما يرتبط به من تحديات تتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي والتعرض للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية تتمثل في غياب آليات فعّالة لتحويل العوائد النفطية إلى استثمارات إنتاجية من شأنها تعزيز القاعدة الاقتصادية ودعم تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تقديم آليات التمويل الإسلامي كمدخل تمويلي استثماري يقوم على ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يسهم في توجيه الموارد نحو مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف وتحليل واقع العوائد الريعية، إلى جانب استخدام التحليل القياسي الكمي من خلال نماذج السلاسل الزمنية، بما في ذلك اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الكلية، الإيرادات النفطية.

Abstract:

This study aims to examine the feasibility of employing Islamic finance mechanisms within a national investment framework to redirect rent-based revenues, particularly oil revenues, in a way that supports the path of economic development in Libya. This is set against the backdrop of the Libyan economy's rentier nature and its heavy reliance on the oil sector, along with associated challenges such as weak economic diversification and exposure to political and global economic fluctuations.

The study is based on a central problem represented by the absence of effective mechanisms for transforming oil revenues into productive investments that strengthen the economic base and support sustainable development. In this context, Islamic finance emerges as a financial and investment approach grounded in linking finance to real economic activity, thereby enabling the channeling of resources toward development-oriented projects with added value.

The study adopts a descriptive-analytical approach to examine and analyze the reality of rent-based revenues, in addition to employing quantitative econometric analysis using time series models, including unit root tests, cointegration analysis, and the Vector Error Correction Model (VECM). This is conducted in order to analyze the nature of the relationship between oil revenues, total exports, and gross domestic product.

Keywords: Gross Domestic Product (GDP), Total Exports (TEX), Oil Revenues (OTR)

أولا: الإطار العام للدراسة:

1.المقدمة:

تواجه الاقتصادات الريعية، ومن بينها الاقتصاد الليبي، تحدياً جوهرياً يتمثل في كيفية تحويل العوائد الريعية، وبخاصة الإيرادات النفطية، إلى آلية داعمة لمسار التنمية الاقتصادية المستدامة. فعلى الرغم من أهمية هذه الموارد في تمويل الموازنة العامة ودعم النشاط الاقتصادي، إلا أن نمط توظيفها ظل محدوداً في تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية مستدامة. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تبني آليات تمويل واستثمار أكثر كفاءة وفاعلية، تضمن توجيه العوائد الريعية نحو قطاعات إنتاجية حقيقية، بدلاً من حصرها في أوجه الإنفاق الاستهلاكي. ويُعد التمويل الإسلامي أحد هذه البدائل المهمة، لما يوفره من أدوات تمويلية قائمة على المشاركة وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما الذي يتيح إمكانية استثمار العوائد الريعية في مشاريع تنموية تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

ويُعزز هذا التوجه ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات في السياسات الاقتصادية وتقلبات في أسواق الطاقة، وهو ما يؤكد ضرورة تبني سياسات تنويع اقتصادي تقلل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وتدعم بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة قادر على التكيف مع المتغيرات الدولية. وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لبحث الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار استثماري وطني لإعادة توجيه العوائد الريعية في ليبيا، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدامها، ودعم تنويع مصادر الدخل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2.مشكلة الدراسة:

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه العوائد الريعية (النفط والغاز) في الاقتصاد الليبي، إلا أن توظيف هذه الموارد ظل محدود الأثر في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة أو تنويع حقيقي في مصادر الدخل، نتيجة استمرار الاعتماد على نمط اقتصادي ريعي آحادي الدخل، وضعف توجيه العوائد نحو القطاعات الإنتاجية. ومن هنا، تبرز إشكالية الدراسة في قصور آليات تحويل هذه العوائد إلى استثمارات حقيقية تدعم تنمية الموارد الاقتصادية وتعزز القاعدة الإنتاجية.

لذا، تسعى الدراسة إلى بحث إمكانية توظيف هذه العوائد عن طريق آليات التمويل الإسلامي كإطار مالي يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويسهم في توجيه العوائد الريعية نحو مشاريع تنموية

ذات جدوى اقتصادية. تتحدد مشكلة الدراسة في البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن مشروع استثماري وطني يستهدف استثمار العوائد الريعية في ليبيا، بما يدعم تنمية الموارد الاقتصادية، ويعزز تنويع مصادر الدخل، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تدعم الاقتصاد الوطني ، وبناءً على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في صياغة السؤال التالي: **كيف يمكن تحسين كفاءة توظيف العوائد الريعية في ليبيا بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحديات المرتبطة بضعف التخطيط وسوء استخدام الإيرادات النفطية؟ وما الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات التمويل الإسلامي في دعم التوجه الاقتصاد التنموي المستدام؟**

1. أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تمثله العوائد الريعية، وبخاصة الإيرادات النفطية، في دعم الاقتصاد الليبي وتمويل مسارات التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من وفرة الموارد المالية الناتجة عن الصادرات النفطية، إلا أن الإشكالية الجوهرية تتمثل في كيفية توظيف هذه الموارد وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية حقيقية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية إضافية في ظل طبيعة الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاد ريعي أحادي المصدر، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط وسياسات الطاقة العالمية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على القرارات والسياسات الاقتصادية الوطنية. كما أن محدودية التنوع الاقتصادي وتعرض السياسات الاقتصادية لتأثيرات خارجية يعزز من الحاجة إلى تبني توجهات استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الأحادية وبناء قطاعات إنتاجية بديلة أكثر استدامة. لذا يرى الباحث، تكمن أهمية الدراسة كذلك في تسليطه الضوء على آليات التمويل الإسلامي كمدخل تمويلي واستثماري بديل، يمكن من خلاله إعادة توجيه العوائد الريعية نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي، والحد من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي. كما تنبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى البحث عن متغيرات اقتصادية وتنموية بديلة تدعم النمو الاقتصادي، وفي مقدمتها تطوير الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة الهادفة إلى بناء اقتصاد تنموي مستدام.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تحسين كفاءة توظيف العوائد الريعية في ليبيا، وبخاصة الإيرادات النفطية، بما يسهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار مشروع استثماري وطني. كما تسعى الدراسة إلى تحليل درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية في تمويل النشاط الاقتصادي، وبيان انعكاسات ذلك على بنية الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي. وتهدف كذلك إلى تقييم كفاءة توظيف العوائد الريعية في دعم وتنمية القطاعات الإنتاجية، ومدى مساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. إضافة إلى ذلك، يسعى الباحث إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات التمويل الإسلامي في إعادة توجيه واستثمار العوائد الريعية نحو مشاريع تنموية منتجة، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد المتاحة. كما يهدف أيضا إلى اقتراح مجموعة من السياسات والآليات التمويلية المستندة إلى أدوات التمويل الإسلامي، بما يحقق الربط بين استثمار العوائد الريعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ويسهم في بناء اقتصاد وطني أكثر تنوعاً واستدامة

5. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات العلمية المنشورة ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى الرجوع إلى المصادر الرسمية والتقارير والدراسات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة. كما تم الاستفادة من البيانات والمؤشرات المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة. وبناءً على ذلك، تم تطوير وصياغة مجموعة من الفرضيات التي توجه مسار الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- لا تحظى قضايا التنمية الاقتصادية بالاهتمام الكافي ضمن الخطط الاستراتيجية في ليبيا .
- تعاني عملية التخطيط التنموي في ليبيا من ضعف في كل من الصياغات وآليات التنفيذ .
- يؤدي سوء توظيف الإيرادات النفطية إلى إعاقة مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

6. الطريقة والإجراءات: منهجية جمع البيانات وحدود الدراسة:

6.1: أسلوب جمع البيانات ومصادرها: اعتمدت الدراسة في استقاء بياناتها ومعلوماتها على مسارين متكاملين لضمان الدقة والموضوعية:

- **المصـادر الأوليـة** :وتتمثـل فـي البيانـات الإحصـائية والتقـارير الرقميـة الصـادرة عـن الجهـات والمؤسسـات الرسـمية ذات العلاقـة، وذلـك لضـمان الحصـول علـى بيانـات دقيقة للجانب التطبيقي.
- **المصـادر الثانويـة** :وتشـمل المراجـع العلميـة، الكتـب، الـدوريات، والنشـرات البحثيـة والدراسات السابقة.

6.2 حدود الدراسة: تتحدد نطاقات الدراسة الحالية وفقاً للمحاور التالية:

- **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على تحليل وتقييم الدور الاستراتيجي للقطاع النفطي (إيرادات وصادرات) في دعم وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية. المستدامة
- **الحـدود المكانيـة** :يقتصـر النطـاق الجغرافـي للدراسـة علـى دولـة **ليبيـا**، كحالـة دراسـية للاقتصادات الريعية.
- **الحدود الزمنية** :تغطي الدراسة سلسلة زمنية ممتدة لـ **26عاماً**، تبدأ من عام **1990**وتنتهي بعام **2015**، وهي فترة كافية لرصد التحولات الاقتصادية

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1. **العائدات النفطية:** تُعرف العائدات النفطية اقتصادياً بأنها التدفقات والمزايا المالية المباشرة التي تؤول إلى الخزانة العامة للدولة المنتجة نتيجة استغلال ثرواتها الهيدروكربونية، والتي يمكن تقدير قيمتها التعاقدية بدقة عند إبرام عقود الامتياز أو المشاركة. وفي ظل الهياكل الاقتصادية الراهنة، تمثل هذه العائدات المورد السيادي الأهم والمكون الرئيس للناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول النامية المصدرة للنفط، فضلاً عن كونها المصدر الوحيد تقريباً لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل ميزان المدفوعات وضمان الاستدامة المالية. وعلى الرغم من ضخامة هذه العائدات، إلا أن التعامل مع "رؤوس الأموال الفائضة" بات يشكل تحدياً اقتصادياً معقداً؛ حيث تسعى هذه الدول جاهدة لتفادي اضطرابات النظام النقدي العالمي حمايةً لأصولها الرأسمالية من التآكل (مهنى: 2013). ومع ذلك، تشير القراءة الواقعية للمسارات التنموية في الدول النامية—ولا سيما العربية منها—إلى إخفاق ملموس في توظيف هذه الفوائض المالية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. ويمكن حصر معوقات الاستفادة من هذه العائدات في النقاط التالية:

- فجوة التنفيذ :تحول الإيرادات الضخمة إلى مجرد "اعتمادات ورقية" في خطط تنموية طموحة، تصطدم بواقع ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد أو البيروقراطية، مما يؤدي إلى تعثر التنفيذ أو إنجاز نسب ضئيلة لا ترقى لمستوى الطموح.
- الآثار الجانبية للوفرة، بدلاً من أن تكون العائدات محركاً للنمو، تحولت في كثير من الأحيان إلى عبء هيكلي أدى إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالزراعة والصناعة)، مما جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.
- التبعية والتدخلات الدولية :أدت الضخامة المالية لهذه العائدات، وما صاحبها من حاجة لتصريف الإنتاج في الأسواق العالمية، إلى تزايد حدة التبعية الاقتصادية وتعاظم تدخل القوى الدولية في الشؤون السيادية والداخلية للدول المنتجة، مما أثر سلباً على استقلالية القرار التنموي.

2. **التنمية الاقتصادية:** تتجاوز التنمية الاقتصادية في مفهومها الحديث مجرد النمو الكمي في المؤشرات، لتصبح غاية إنسانية وحضارية تهدف إلى صياغة عالم يخلو من المعاناة ويستأصل جذور الفقر، فهي عملية تغيير بنيوي شامل يطال كافة أركان المجتمع، بما يضمن التوزيع العادل للموارد، توفير شبكات الأمان الاجتماعي، الرعاية الصحية الشاملة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية (مكتبة التنمية الزراعية في ليبيا) أن الجوهر الحقيقي للتنمية يكمن في إحداث نقلة نوعية في هيكل المجتمع، تقضي على مسببات التخلف التاريخية، وهو ما يعد القاسم المشترك في كافة التجارب التنموية الناجحة عالمياً.
3. **القيم الجوهرية للتنمية (لمكونات الثلاثة):** يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى ثلاث قيم محورية (مجلة شؤون عربية) وهي:

- استدامة مقومات الحياة :وهي القدرة على توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية (الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم)، وتحرير الفرد من الفقر والتخلف.
- تعزيز الكرامة الإنسانية :عبر تمكين الفرد من الاعتماد على الذات وامتلاك القدرة على تلبية متطلبات حياته بكرامة.

- الحرية والعدالة الاجتماعية :فلا يمكن تصور تنمية حقيقية في غياب المساواة والعدالة؛ حيث يتطلب الأمر بيئة تضمن للمواطنين حرية التعبير، والمشاركة في اتخاذ القرار، وحق الاختيار في ظل سيادة القانون.

4. **أهداف التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية:** تستهدف التنمية (شمس الدين: 2005) رفع مستويات الدخل القومي والارتقاء بجودة الحياة، مع العمل على تقليص الفوارق الطبقية وإعادة هيكلة الاقتصاد لصالح القطاعات الإنتاجية (الصناعة والتجارة). وتأتي هذه الأهداف كضرورة حتمية لعلاج المشكلات البنيوية في الدول النامية، والتي تتسم بـ:

- التبعية للمواد الأولية :الاعتماد المفرط على موارد ناضبة (كالنفط) وتعرض الاقتصاد لتقلبات الأسواق الدولية.
- الفجوة الاستثمارية :ضعف الاستثمارات في البنية التحتية رغم وفرة الموارد الطبيعية، وعجز التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض معدلات الادخار المحلي.
- الضغوط الديموغرافية :ارتفاع معدلات النمو السكاني بما يفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة.
- تدهور شروط التبادل التجاري :مما يجعل هذه الدول عرضة للأزمات والدورات الاقتصادية العالمية.
- الاختلال المؤسسي والفساد :ويتمثل ذلك في سوء توزيع القوى العاملة، انخفاض الإنتاجية، غياب الشفافية، والفساد الإداري. كما تبرز معضلة الدول الغنية الموارد وضعف الإدارة، حيث يجهض الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج فرص النهوض الاقتصادي.

5. **آليات تمويل التنمية:** إن تمويل التنمية ليس ترفاً سياسياً بل هو ضرورة وجودية ومسؤولية جماعية عاجلة، ومن المنظور الاقتصادي، ترتكز استراتيجيات التمويل على تنويع المصادر التالية:

- المدخرات الوطنية :كمحرك داخلي للنمو.
- الاستثمارات الأجنبية :بنوعيها المباشر (FDI) وغير المباشر (FPI) .
- عوائد الصادرات :لضمان تدفق النقد الأجنبي.

- التمويل عبر الاقتراض :سواء كان ديناً داخلياً أو خارجياً، مع ضرورة إدارته ضمن مستويات آمنة لا ترهق كاهل الأجيال القادمة.

6. **علاقة المورد النفطي بالتنمية الاقتصادية:** تُعد طبيعة العلاقة بين الوفرة النفطية والتنمية الاقتصادية من أكثر القضايا جدلاً في الفكر الاقتصادي الحديث؛ إذ لم يعد حجم العوائد هو المقياس الوحيد للنجاح، بل كفاءة تخصيص الموارد والوجهات الاستثمارية التي تُوجَّه إليها تلك العوائد، ففي معظم الدول النامية (ومنها ليبيا)، أخفقت التجارب التنموية في تحويل "الثروة الناضبة" إلى "تنمية مستدامة"، حيث فشلت في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تحقق استقلالاً اقتصادياً عن الخارج، مما حول النفط من "نعمة" تنموية إلى "نقمة" هيكلية. نظرياً، يمثل النفط عنصراً ضمن دالة الإنتاج الكلي $Y = f (L, K, T, R)$؛ حيث (R) تمثل الموارد الطبيعية، وباعتباره مصدراً للنقد الأجنبي ومادة أولية ومصدراً للطاقة، فإنه يمتلك نظرياً القدرة على تحفيز قطاعات الصناعة والزراعة عبر الميكنة وتوطين التكنولوجيا، ومع ذلك، فإن الأثر الواقعي انقسم إلى مسارين.

أولاً: الآثار الإيجابية:

- توسيع القاعدة الإنتاجية :يمثل النفط جسر عبور تقني، إذ تتيح عوائده استيراد السلع الرأسمالية المتطورة واكتساب المعرفة الإدارية وتأهيل رأس المال البشري.
- خلق المزايا النسبية :يشجع وجود النفط على قيام صناعات الأمامية (Forward Linkages)مثل البتروكيماويات وتكرير النفط، مما يضيف قيمة مضافة للمادة الخام.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي :يمنح النفط الدولة وزناً في العلاقات الدولية، ويفتح آفاقاً للتعاون مع القوى الاقتصادية الكبرى لحماية المصالح المشتركة.
- الحراك الاجتماعي والتعليمي :أدى الاحتكاك بالشركات الدولية وخطوط الإنتاج العالمية إلى نشر التعليم التقني، وزيادة وتيرة التشييد، وتعزيز التفاعل الاجتماعي والحضاري.

ثانيـاً: الآثـار السـلبية: تجسـدت "نقمـة المـوارد" فـي الـدول الناميـة مـن خـلال عـدة اخـتلالات (مهنى: 2013)

- استنزاف المورد لصالح المستهلك الدولي :تم إنتاج كميات تفوق القدرة الاستيعابية للاقتصادات المحلية، مما سمح للدول المتقدمة ببناء احتياطيات استراتيجية أضعفت سلاح النفط لاحقاً.
- التجزئة والتبعية السياسية :ساهم النفط في نشوء كيانات صغيرة تفتقر لمقومات السيادة الاقتصادية الذاتية، مما جعلها عرضة للتدخلات الخارجية والتبعية للدول الصناعية بدلاً من التكامل الإقليمي.
- ضعف القدرة الاستيعابية والنزعة الاستهلاكية :أدى غياب القطاعات الإنتاجية القادرة على امتصاص السيولة النفطية إلى توجيه العوائد نحو "الاستهلاك الجاري" والإنفاق الترفي، بدلاً من التراكم الرأسمالي.
- تضخم قطاع الخدمات المرض الهولندي :أدت الطفرات النفطية إلى تضخم قطاع الخدمات والمضاربات العقارية على حساب الزراعة والصناعة، مما أدى إلى اختلال التوازن الكلي وتآكل الإنتاجية المحلية.
- الأنانيـة القوميـة وغيـاب التكامـل :أدى احتكـار العوائـد داخـل الحـدود الوطنيـة إلـى حرمـان المحـيط الإقليمـي مـن منـافع التنميـة المشـتركة، ممـا أضـعف الموقـف التفاوضي الجماعي أمام التكتلات الدولية.

7. **الخصائص الهيكلية والتحولات التنموية للاقتصاد الليبي:** يتسم الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً ريعي، صغير الحجم، ومنفتحاً بشكل مفرط على العالم الخارجي، فقد مرّت المسيرة التنموية في ليبيا بثلاث محطات رئيسية عكست تضارباً في الفلسفات الاقتصادية المتبعة، وهي:

- نهج الهيمنة الحكومية: السياسة الاشتراكية تجلى هذا النمط بوضوح في خطط التنمية الخماسية (1976-1985)، حيث تحول الثقل الاقتصادي بالكامل نحو القطاع العام الذي استحوذ على أكثر من 85% من المخصصات المالية. شهدت هذه المرحلة تأميماً واسعاً للمصارف، والتجارة الخارجية، والأنشطة الصناعية، مما أدى إلى تحييد قوى السوق وتعاظم دور الدولة الإداري.

- التوجه نحو التعددية الاقتصادية :برزت هذه السياسة كاستجابة للتوصيات العلمية (جامعة بنغازي ومركز البحوث الاقتصادية) في نهاية الثمانينيات، حيث دعت إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص كشريك أصيل ومكمل للقطاع العام. وجاء هذا التحول كاعتراف بـ "أزمة التحول الاشتراكي" التي أدت إلى شلل المبادرات الفردية وتدهور الكفاءة الإنتاجية (بسيكري:2006)
- سياسة التجنيب والاستثمار الرشيد :وهي محاولة لضبط الإنفاق العام وربطه بمدى استدامة المورد، وتقوم فلسفتها على كبح استخدام العوائد النفطية في مشروعات استهلاكية أو استثمارات "استنزافية" لا تعوض نفاذ المورد النفطي بأصول إنتاجية بديلة، وذلك لضمان عدم تآكل الثروة الوطنية دون مقابل اقتصادي ملموس (الذاعر: 2006).

8. **المؤشرات الهيكلية الكلية:** وشملت على الآتي:

- الاعتمادية المفرطة :يرتكز الاقتصاد على مورد وحيد ناضب، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 96%من إجمالي الصادرات السلعية.
- الانكشاف الاقتصادي العالي :تعتمد ليبيا بشكل كثيف على الواردات لتلبية الطلب المحلي، حيث تتراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (25–30%)، (شامية: 2007)، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات السعرية العالمية.
- ضعف التشابكات القطاعية :يفتقر الاقتصاد الليبي إلى "الروابط الأمامية والخلفية" القوية بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة)، مما أدى إلى وجود جزر اقتصادية منعزلة وفشل في تحقيق التكامل الهيكلي المنشود.

ثالثاً: هيكل الإيرادات العامة والدور المحوري للعائدات النفطية:

تُعد الإيرادات العامة الأداة المالية الرئيسية التي توفر التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وفي الحالة الليبية، تتحدد أهمية هذه المصادر وفقاً للنظام الريعي السائد.

حيث عرف مفهوم العائدات النفطية بانها المردودات النقدية والفوائض المالية التي تؤول إلى الدولة نتيجة تصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية، وذلك بعد استيفاء احتياجات الاستهلاك المحلي. وتمثل هذه العائدات في الاقتصاد الليبي "الدخل الحدي" الذي يحدد قدرة الدولة على تنفيذ برامجها

التنموية والخدمية، مما يجعل الميزانية العامة رهينة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية وللمتغيرات الجيوسياسية المؤثرة على حجم الإنتاج.

العلاقة التكاملية بين الإيرادات النفطية وأدوات التمويل الإسلامي في تحقيق استدامة التنمية (قحف: 2001). تتطلب استدامة التنمية في الاقتصادات الريعية (مثل ليبيا) التحول من "الإنفاق الاستهلاكي" للعوائد النفطية إلى "الاستثمار التنموي" المنتج. وهنا تبرز أهمية تفعيل **أدوات التمويل الإسلامي** كآلية لسد الفجوة التمويلية وتنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال المرتكزات التالية:

- **دور الإيرادات النفطية كرافعة مالية:** تُعد الإيرادات النفطية في ليبيا خلال الفترة (1994–2020) المحرك الأساسي للسيولة. نظرياً، لا ينبغي التعامل مع هذه الإيرادات كدخل جاري، بل كـ رأس مال سيادي يمكن استخدامه لتأسيس صناديق استثمارية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، مما يضمن تحويل الثروة الناضبة إلى أصول عينية مستدامة.
- **تفعيل أدوات التمويل الإسلامي كبديل تنموي:** تتميز أدوات التمويل الإسلامي (مثل الصكوك، المشاركة، والاستصناع) بكونها تمويلاً مرتبطاً بأصول حقيقية.
- **الصكوك السيادية** :يمكن للدولة الليبية إصدار صكوك لمشاريع البنية التحتية بضمان العوائد النفطية، مما يقلل الضغط على الميزانية العامة ويجذب المدخرات المحلية والشركاء الدوليين.
- **المشاركة والمضاربة** :تساهم في توجيه الفوائض النفطية نحو المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- **ضمان استدامة التنمية:** كما هو معلوم، تعني الاستدامة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الثروة. وفي هذا السياق، يسهم تفعيل الصيرفة الإسلامية في الحدّ من تبديد الإيرادات النفطية، إذ يقوم التمويل الإسلامي على تجنب التوسع في الديون غير المنتجة، مع تشجيع الاستثمار في الأصول الحقيقية المدرة لعوائد مستدامة، الأمر الذي يعزز بناء اقتصاد متوازن أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. المنظور المتكامل للتمويل الإسلامي كأداة لتحويل الريع النفطي إلى تنمية مستدامة (الجارحي: 2007) يرى الفكر الاقتصادي الحديث أن معضلة الدول النفطية لا تكمن في "وفرة الموارد"، بل في "آلية تسييل هذه الموارد". وهنا تبرز العلاقة التكاملية بين الإيرادات النفطية وأدوات التمويل الإسلامي من خلال ثلاثة محاور استراتيجية:
- **تحويل "العوائد الناضبة" إلى "أصول عينية منتجة"**، فمن منظور الاقتصاد الإسلامي، لا يعتبر المال غاية في حد ذاته بل وسيلة للإنتاج، فبينما تعتمد الميزانية التقليدية في ليبيا على الإنفاق

الاستهلاكي للإيرادات النفطية، توفر أدوات التمويل الإسلامي (مثل: عقود الاستصناع والإجارة) إطاراً قانونياً ومالياً لتحويل هذه التدفقات النقدية إلى مشاريع بنية تحتية ومصانع.

- **التكامل:** بدلاً من صرف الإيرادات النفطية كمرتبات، تُستخدم كـ "رأس مال مشاركة" في صناديق استثمارية إسلامية تمول قطاعات الصناعة والزراعة، مما يضمن بقاء قيمة الثروة حتى بعد نضوب النفط.
- **تفعيل الصكوك السيادية كأداة لمعالجة تقلبات أسعار النفط: تعاني** ليبيا من تذبذب الإيرادات نتيجة تقلب الأسعار العالمية (الصدمات الخارجية). كما تعمل الصكوك الإسلامية كأداة توازن؛ فعند انخفاض أسعار النفط، يمكن للدولة إصدار صكوك استثمارية (بصيغة السلم أو الإجارة) لتمويل المشاريع التنموية، مما يقلل من حاجة الدولة للاقتراض الربوي الخارجي الذي يرهق الميزانية بالفوائد.
- **التكامل** :الإيرادات النفطية في سنوات "الطفرة" تُستخدم كضمانات أو أصول تدعم إصدار هذه الصكوك، مما يعزز الثقة في المركز المالي للدولة ويجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية (مثل معالجة المرض الهولندي عبر التمويل بالمشاركة) و لكن إحدى أكبر أزمات الاقتصاد الليبي هي هيمنة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص، توفر الصيغ الإسلامية (مثل المشاركة والمضاربة) حلاً جذرياً لهذا النوع من الأزمات و المخاطر المالية التي يمكن تواجها الاقتصاديات المعاصرة، حيث يمكن للدولة من خلال عوائد النفط تأسيس "مصارف تنموية إسلامية" لا تكتفي بمنح القروض، بل تدخل كشريك في المخاطر مع المستثمرين الشباب والشركات الصغرى.
- **التكامل** :هذا التوجه يقلل من "الانكشاف الاقتصادي"، لأنه يخلق قطاعاً خاصاً قوياً ومنتجاً ينمو بموازاة القطاع النفطي، مما يوزع الثروة بشكل عادل ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.
- **تحقيق الاستدامة العابرة للأجيال:** تتفق مقاصد الشريعة الإسلامية مع مفهوم "التنمية المستدامة" في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. إن استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الأوقاف التنموية الاستثمارية أو الصناديق السيادية المتوافقة مع الشريعة يضمن أن الثروة النفطية المستخرجة اليوم ستولد تدفقات مالية دائمة للأجيال القادمة، بعيداً عن تقلبات سوق النفط.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية توجيه العوائد الريعية نحو استثمارات إنتاجية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ويبرز التمويل الإسلامي كأحد الأدوات المالية التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، نظراً لاعتماده على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي، بما يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد ودعم التنمية الاقتصادية. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى **توجيه وتوظيف جزء من العوائد الريعية في الاقتصاد الليبي من خلال آليات التمويل الإسلامي**، بما يسهم في دعم الاستدامة الاقتصادية وتعزيز القاعدة الإنتاجية.

هدفت دراسة (ياسر: 2013) على توضيح بعض النظريات والتعريفات الاقتصادية، حيث يعرف الاقتصاد الريعي هو اعتماد دولة بشكل أساسي على استخراج مورد طبيعي من باطن الأرض مثل النفط. ويقوم هذا النمط الاقتصادي على عائدات التصدير والمبادلات التجارية الخارجية، مما يجعل الاقتصاد في الغالب ذا طابع استهلاكي، تسود فيه الواردات بشكل كبير. كما يلاحظ أن هذا النوع من الاقتصادات لا يولي اهتمامًا كافيًا للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية والزراعة، مما يحدّ من تنويع القاعدة الاقتصادي. و هذا ما تواجه اقتصاديات الدول النامية في وقتنا الحاضر.

أشارت دراسة (إيكسوا، 2020) إلى أن الاقتصاد الريعي في ليبيا يعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط والغاز، الأمر الذي يجعل الأداء الاقتصادي الكلي عرضة للتقلبات والصدمات المرتبطة بأسعار وإنتاج النفط، ويؤثر ذلك سلبًا على استقرار عملية الإدارة الاقتصادية. وفي عام 2010، شكّل قطاع النفط نحو 94% من الإيرادات من النقد الأجنبي، و60% من الإيرادات الحكومية، و30% من الناتج المحلي الإجمالي. كما كانت ليبيا تنتج ما يقارب 1.65 مليون برميل يوميًا، مع احتياطي نفطي يقدّر بنحو 41.5 مليار برميل، وقد كانت هناك خطط لزيادة الإنتاج إلى حوالي 3 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2011. وبلغ متوسط دخل الفرد في تلك الفترة حوالي 4400 دينار ليبي، وهو من أعلى المعدلات في القارة الإفريقية. وفي المقابل، يُلاحظ ضعف نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي، حيث لم تتجاوز مساهمته 32% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2018، بينما ظل القطاع النفطي المساهم الرئيس، إذ شكّل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من الإيرادات العامة، وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات في عام 2018.

كما وثقت دراسة (UNDP :2021)مفاده أن الاقتصاد الليبي شهد حالة من عدم استقرار في النمو الاقتصادي على مدى سنوات طويلة، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على مصدر وحيد للدخل يتمثل في الريع الخارجي، إضافة إلى اعتماد الإنفاق الحكومي بشكل أساسي على هذه العائدات. وقد أدى هذا النمط من الاعتماد إلى تعرض الوضع المالي العام في ليبيا لضغوط شديدة خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 2020. وفي هذا السياق، أُشير إلى معدل البطالة في ليبيا يتسم بالتذبذب كونه متغيرًا تابعًا مرتبطًا بالناتج المحلي الإجمالي، كما تشير البيانات إلى أن معدل البطالة في ليبيا ظل في حدود 18.5% تقريبًا، مع قدر من الاستقرار النسبي خلال الفترة 2006–2019، مع استمرار تأثره بتقلبات الأداء الاقتصادي العام.

وفي دراسة أخرى سجلت (ايسكو: 2020) عن حالة للتضخم الذي يواجها الاقتصادي الليبي، حيث رصدت أن في تزايد بسرعة في السنوات الماضية. فقد قفز من 9.8% في عام 2015إلى 25.9% عام 2016 وصل لمستوى غير مسبوق في عام 2017 ليقدر بنحو 28%، هذا نتيجة أسباب عدة منها، تراجع في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعمّ ويعزى هذا التضخم إلى عد المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره. وفيما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية.

أما دراسة (عبدالله :2020) فقد أضافت مجموعة من المعيقات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن، والتي تُعزى إلى تبني بعض السياسات النقدية غير المدروسة. ومن بين هذه السياسات قرار توحيد العملة في عام 2020، والذي جاء في سياق تقارب أسعار الصرف في السوق الموازية مع السعر الرسمي المعتمد لدى مصرف ليبيا المركزي.. وقد تبين من خلال دراسات اجراها البنك الدولي بعد فرض الرسوم على المبيعات الأجنبية، كذلك ومع تواصل حالة الركود في إنتاج القطاعات الغير نفطية انخفض معدل النمو في الدخل القومي وانخفض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من ذلك الناتج وقفز معدل التضخم إلى 24% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 31%.

سجلت دراسة (بوسنينة: 2020) إن الاقتصاد الليبي خلال عام 2020، واجه تحديات كبيرة تمثلت في توقف إنتاج النفط وتراجع حجم الصادرات، وتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة وانعكس سلباً على مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما ساهم توقف

منظومة الاستيراد خلال النصف الأول من عام 2020 في انخفاض معدل نمو القطاع غير النفطي وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي العام ودفع الاقتصاد نحو حالة من الركود التضخمي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العديد من الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها خلال عامي 2018 و2019 قد فقدت فعاليتها، ولم يعد الرسم المفروض على بيع النقد الأجنبي يحقق الأهداف المرجوة منه، بل ساهم في زيادة تعقيد الوضع الاقتصادي، مما يستدعي تبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

أما دراسة (مها :2025) قدمت تصور للواقع العالم الاقتصادي المعاصر، **حيث** نشير في دراستها إلى أن العالم يشهد جملة من التحديات الاقتصادية المتزايدة، في ظل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع عجز الموازنات العامة، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تفاقم معدلات الفقر. تواجه بعض الدول النامية المعتمدة اعتماداً كلياً على قطاع النفط لمجموعة من المخاطر في البنية الهيكلية لأنظمتها الاقتصادية، من أبرزها الاعتماد الكبير على صادرات النفط باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، وما يترتب على ذلك من تهميش نسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن الهيكلي للاقتصاد الكلي وضعف في تنويع القاعدة الإنتاجية. كما تشير التجارب إلى أن لم تتمكن من تحقيق معيار اقتصادي مستدام يوازن بين معدلات استنزاف الموارد النفطية ومعدلات استخدامها في تلبية احتياجات التنمية، بما يضمن استدامة الموارد على المدى الطويل. إلى جانب ذلك، فإن الطبيعة الاستراتيجية للموارد النفطية تجعل الدول النامية عرضة لتأثيرات خارجية قد تنعكس في صور مختلفة من التدخل في السياسات الاقتصادية أو الشؤون الداخلية، كما هو الحال في بعض التجارب الدولية مثل العراق وليبيا وفنزويلا مؤخراً.

أوضحت دراسة (Clarke: 2025) إنه قد تتعرض بعض هذه الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية، كما حدث في حالة إيران، وهو ما ينعكس سلبًا على أدائها الاقتصادي من خلال تقييد حركة التجارة الخارجية وتقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي. ويعكس ذلك في مجمله ارتباط الاقتصاد الريعي بجملة من العوامل الخارجية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك التوجهات الدولية والعقوبات الاقتصادية، والتي قد تُستخدم كأدوات ضغط اقتصادي لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية للدول المستهدفة وفق شروط محددة. ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى المخاطر الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك مخاطر تقلب السياسات الدولية ومخاطر التأثر بالعقوبات والتغيرات في بيئة الاقتصاد العالمي،

وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار السياسات الاقتصادية ويؤثر على فعالية التخطيط التنموي، ومن ثم، تبرز أهمية تبني سياسات تنموية تستهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم مسار التنمية المستدامة على المدى الطويلو، لذا تستهدف الدراسة تنمية الاقتصاد الوطني بنظام متوازن عادل كان من المفترض أن يتم ربط عملية انتاجه باحتياجات الاستثمار في مشروعات التنمية الشاملة المختلفة. غير أن ذلك لم يحدث لأن هذه الدول تفتقر إلى قطاعات وأنشطة إنتاجية قادرة على استيعاب ما يتيحه النفط من إمكانيات، مما أدى إلى إنفاق العائدات النفطية على تلبية الحاجات الآنية والاستهلاك الجاري.

كما أشارت دراسة (الذاعر: 2006) إلى إن الاقتصاد الليبي يعد اقتصادًا صغيرًا نسبيًا ومنفتحًا على الخارج، كما يُصنَّف ضمن الاقتصادات الريعية وفيرة رأس المال، لاعتماده بشكل أساسي على مورد ريعي آحادي يتمثل في النفط. فمنذ اكتشافه وتصديره بكميات تجارية في أوائل ستينيات القرن الماضي، أصبح النفط المصدر الرئيس للدخل القومي ولتوفير النقد الأجنبي. وتشير البيانات إلى أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من 96% من إجمالي الصادرات الليبية، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الاعتماد على هذا المورد، ويبرز في الوقت ذاته أهمية توجيه عوائده نحو تمويل التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية بما يتماشى مع أهداف النمو المستدام.

كما تناولت دراسة (مهنى: 2013) الموضوع ذاته وهو أن الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية سبق طرحها. وفي هذا السياق، أشار إلى أن الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي نعتبر مصدرًا محوريًا لتمويل التنمية، حيث تُستخدم لتغطية النفقات العامة وتمويل البرامج التنموية، إلا أن هيمنتها على هيكل الإيرادات يعكس الطابع الريعي للاقتصاد. ومن ثم، فإن تحقيق الاستفادة التنموية الفعلية منها يتطلب إعادة توجيه جزء من هذه العوائد نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلاً من الاقتصار على الاستهلاك العام

كما أوضحت دراسة (عبدالله: 2025) واقع الاقتصاد الليبي الراهن، مشيرةً إلى اعتماده الكبير على النفط كمصدر أساسي للدخل. وانطلاقًا من أن تمويل التنمية يعتمد على مجموعة من المصادر، في مقدمتها المدخرات الوطنية وحصائل الصادرات، إضافة إلى الاستثمارات والاقتراض، فإن العوائد

النفطية تُعد في الحالة الليبية المكوّن الأهم ضمن مصادر التمويل الوطني، باعتبارها المصدر الرئيس لحصيلة الصادرات والإيرادات العامة. غير أن التحدي لا يكمن في حجم هذه العوائد بقدر ما يكمن في كيفية توجيهها واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

كذلك استعرضت دراسة (Abida: 2014) العلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود النظام المالي المحلي في ثلاث دول في شمال افريقيا، لذا ارتأت الدراسة في يجب أن تتوجه الاستراتيجيات الاقتصادية في ليبيا إلى حاجة لوجود نظام مالي متطور شرطاً أساسياً لتعظيم الاستفادة من العوائد المتأتية من التجارة الخارجية، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على تصدير مورد رئيسي مثل النفط. ومن ثم، فإن توجيه العوائد النفطية نحو تطوير القطاع المالي وتعزيز أدوات التمويل، بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامي، من شأنه أن يدعم التكامل بين التنمية المالية والتجارة الخارجية، ويسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية

وعليه، فإن استثمار جزء من العوائد النفطية عبر آليات تمويل تنموي فعّالة، بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامي أصبح لِزاما مثل عقود المرابحة والسَّلَم والإجارة والمشاركة.. الخ، حيث يمكن ومن وجهة نظر الدراسة وأهدافها أن تُسهم في تحويل هذه الموارد من مجرد تدفقات مالية استهلاكية إلى أدوات استثمارية منتجة تدعم تنويع الاقتصاد الوطني وتعزز قدرته على النمو المستدام. وبذلك يتحقق التكامل بين مصادر تمويل التنمية من جهة، وآليات توظيف العوائد النفطية من جهة أخرى، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد المتاحة ويوجهها نحو تحقيق التنمية الشاملة

لذا ترى الدراسة أن التمويل الإسلامي بمرتكزاته الأخلاقية، وما يستند إليه من أحكام وضوابط شرعية تقوم على الارتباط بالاقتصاد الحقيقي وتجنب الفوائد الربوية، يمثل إطارًا ماليًا يمكن أن يسهم في الحد من بعض الاختلالات الهيكلية التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

هذا وقد سجلت الدراسة تحليلات عالمية (Bud: 2010، Angelo : 2011) حول تزايد الاهتمام بالنظام المالي الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي كشفت عن آثار التوسع الائتماني المفرط، وتنامي التعاملات المالية غير المرتبطة بأصول حقيقية. وفي هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي من خلال اعتماده على صيغ قائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر، وارتباط

التمويل بالنشاط الإنتاجي، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويدعم الاستقرار المالي خاصة إذا ما تم توظيفه ضمن أطر اقتصادية واستثمارية متكاملة تسهم في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل في دعم الاقتصاد الوطني المستدام. لذا، ارتأينا في هذه الدراسة توضيح الدور الذي تلعبه التمويلات الاسلامية الإسلامية في مجال العمل المصرفي بكونها تقوم على استبدال العلاقة التقليدية القائمة على الإقراض بالفائدة بعلاقات تمويلية قائمة على مبدأ المشاركة وتقاسم العوائد، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً في طبيعة الأدوات المالية وأنماط التعامل المصرفي، وتُعد هذه الآلية من أبرز السمات التي تميز النظام المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي.

كما يستند الباحث أيضا على دراسة (دوابة: 2021) والتي تبين طبيعية النظام المالي الإسلامي الذي يعمل بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المؤسسات المصرفية والمودعين، وفق ضوابط شرعية وتنظيمية محددة، حيث لا يتم ضمان عائد ثابت مسبقاً على الودائع، بل يرتبط العائد بالأداء الفعلي للاستثمارات. وعلى هذا الأساس، يُعامل المودع بوصفه شريكاً في النشاط الاستثماري، بما يتيح له الحصول على نصيب من الأرباح المتحققة وفقاً لنتائج التشغيل، وذلك من خلال العقود المالية الإسلامية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نسلط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي بوصفه نظاماً مالياً قائماً على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يوفر صيغاً تمويلية تتسم بالعدالة والمرونة، بما يعزز من قدرته على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أشار الباحث الأمريكي (Malloch:2008) إلى وجود توجه عالمي متنامٍ نحو الاستثمار المسؤول أخلاقياً واجتماعياً، مبيناً أن التمويل الإسلامي يُعد جزءاً من هذا التوجه، لما يتسم به من انسجام مع مبادئ الاستدامة والأهداف التنموية الحديثة.

أكدت دراسة في السياق ذاته (خليقة: 2020) قد سبق أن أُشير إليها في دراساته، إلى إمكانية توظيف آليات التمويل الإسلامي كأدوات فعّالة لإعادة توجيه العوائد الريعية نحو الاستثمار الإنتاجي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

أوضح (عبدالله: 2020) لأهمية الصرفة الإسلامية، والتي تتمثل في صيغ التمويل الإسلامي كإطارٍ عمليٍّ يمكن من خلاله إعادة توجيه العوائد الريعية نحو الاستثمار المنتج، بما يدعم الاستقرار

الاقتصادي ويعزز مسار التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الصيغ التي تعمل بها مؤسستنا المالية في ليبيا عن طريق نوافذ ومصارف إسلامية، (عقود البيوع والمنافع والمشاركات المتمثلة في صيغ المرابحة والسلم والاستصناع والاجارة والمشاركة كذلك المضاربة). كما هدفت الدراسة أيضاً الى توضيح ورصد طبيعية العقود الإسلامية التي سبق وأن أشرنا إليها، والذي يأتي في مقدمتها عقد لمرابحة التمويلي، حيث يُعد من أكثر الصيغ استخداماً في المصارف الإسلامية، في ليبيا.

قدمت دراسات (الزرقاء: 2006– طايل: 2012) توضيح آلية أساليب التمويل الإسلامي التي تقوم على التمويل عن طريق البيوع أو الائتمان التجاري، والتي تعتمد على العائد الثابت، حيث تشمل صيغ التمويل القائمة على البيوع عقد المرابحة، البيع الآجل، عقد السلم، عقد لإستصناع. إن آلية عقد المرابحة البسيطة والمرابحة المصرفية (للآمر بالشراء) عقود تقوم على تمويل شراء السلع مقابل هامش ربح معلوم. ويمكن توظيفها في توجيه جزء من العوائد الريعية نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية والتجارية، بما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، رغم محدودية دورها في خلق استثمارات طويلة الأجل.

أيضا عقد السَّلَم والسلم الموازي من عقود البيوع الآجلة القائمة على الدفع المسبق مقابل تسليم سلع مستقبلية، هذا مما يجعلها مناسبة لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة. لذا رأت الدراسة إن هذا يتوافق مع اهداف البحث وغاياته، ويمكن توجيهه واستخدامه في استثمار العوائد الريعية عبر تمويل المنتجين مسبقاً، بما يعزز الإنتاج المحلي في ليبيا ويقلل الاعتماد على تصدير النفط. وفي عقود الاستصناع والاستصناع الموازي عقود يشتري به في الحال شيئا مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه، مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف واضحة، وبثمن محدد، بين المشتري والبائع، يعتبر عقد الإستصناع كأحد العقود التي تتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات.

فيما وضحت دراسة (أبوسليمان: 2000) عقد الإجارة التشغيلية عبارة عن عقد يتم بين طرفين على تمليك منفعة، ويقوم فيها البنك الإسلامي بدراسة احتياجات السوق من السلع الثابتة. يمكن ان تُستخدم عقد الاجارة التشغيلية(التمويلية) في تمويل الأصول الإنتاجية مثل المعدات والآلات والبنية التحتية، حيث يقوم المصرف بامتلاك الأصل وتأجيره. وتُعد من الصيغ المناسبة لسوق العمل في ليبيا لتوجيه العوائد الريعية نحو مشاريع تنموية طويلة الأجل، مع إمكانية نقل الملكية لاحقاً، بما يدعم تكوين رأس المال الإنتاجي. يقوم هذا على تمويل الأصول الإنتاجية من خلال تأجيرها مقابل

أقساط دورية تنتهي بنقل الملكية للمستفيد، وهو ما يجعلها أداة فعالة لتوظيف العوائد الريعية في تمويل مشروعات البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تكوين رأس مال ثابت.

أما ما يتعلق بعقد المشاركة قدمت دراسة (العزعزي: 2012) مفاده أنه عقد تعتمد على الشراكة بين رأس المال والعمل، حيث يقدم طرف التمويل بينما يتولى الطرف الآخر الإدارة، ويتم تقاسم الأرباح وفق اتفاق مسبق. وتتيح هذه الصيغة إمكانية توظيف العوائد الريعية في تمويل الأنشطة الاستثمارية، مع الاستفادة من الكفاءة الإدارية، سواء في صورتها المطلقة أو المقيدة، تُعد من أكثر الصيغ مرونة، حيث تقوم على اشتراك طرفين أو أكثر في تمويل مشروع معين وتقاسم نتائجه. ويمكن توظيفها في دعم المشاريع الإنتاجية من خلال مشاريع المشاركة الدائمة في المشروعات الاستراتيجية، او المشاركة المؤقتة في الاستثمارات محددة الأجل، والمشاركة المنتهية بالتمليك التي تسمح بنقل الملكية تدريجياً حسب طبيعة المشروع.

(دراسة الأمين: 2000) عرفت المضاربة أو القراض هي اتفاق بين طرفين يتثمل في عقد مالي أو صيغة مالية يتم بموجبها تشارك بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: رأس المال والعمل، والتنظيم في عملية استثمارية تضمن تحقيق مصلحة متوازنة لأصحاب رأس المال وللعمال المضاربين، تنقسم المضاربة بالنظر إلى مجال عمل المضارب إلى **المضاربة المطلقة**، وهي أن يطلق رب المال يد المضارب للعمل في المال بما يراه محققا للمصلحة ، أما **المضاربة المقيدة**، هي أن يضع رب المال للمضارب شروطا يعمل في إطارها، فهو ملزم باحترامها، ولكن دونما تضييق على المضارب يمنعه من تحريك رأس المال واستثماره فهي من الصيغ الشرعية، والتمويل بواسطتها خال من سعر الفائدة

ثالثاً: تحليل البيانات ومناقشتها: تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

تستعرض البيانات الواردة في الجدول رقم (1) التطور التاريخي لقيمة **الإيرادات النفطية** ودورها النسبي في هيكل الإيرادات الكلية (مقاسة بالمليون دينار) خلال فترة الدراسة. وتكشف القراءة التحليلية لهذه البيانات عن تذبذب ملحوظ في معدلات المساهمة؛ حيث سجلت الإيرادات النفطية **أدنى مستوى** لها في عام 2009 بقيمة بلغت نحو **(18.7515)**مليون دينار. وفي المقابل، شهد عام 2012 قفزة نوعية لتبلغ الإيرادات **ذروتها القصوى** بنحو **(95.438)**مليون دينار. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن المتوسط السنوي لقيمة هذه الإيرادات قد استقر عند حوالي **(70.471)** مليون دينار

طوال فترة الدراسة، مما يعكس الاعتماد المحوري للاقتصاد الليبي على العوائد النفطية كمصدر رئيسي للتمويل.

جدول رقم (1) ديناميكية الإيرادات ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2015)

السنة	الايرادات لكلية	الايرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الايرادات الكلية%
1990	2382.9	1386	58.164
1991	2736.0	1993	72.843
1992	3415.0	2230	65.300
1993	2553.0	1267	49.627
1994	1691.0	1304	77.114
1995	3981.4	2940	73.853
1996	4980.3	3494	70.156
1997	5381.4	3455	64.202
1998	4366.0	2551	58.428
1999	4857.0	3444	70.916
2000	4662.2	2203	47.252
2001	5998.8	3603	60.062
2002	8574.1	6551	76.404
2003	8040.2	3929	48.866
2004	23087	19956	86.4382
2005	37106.0	34378	92.648
2006	47088.0	43566	92.520
2007	53366.3	48638	91.139
2008	72741.2	64417	88.556
2009	92116.1	17273	18.7515
2010	61503.1	17979	29.232
2011	16813.3	15830	94.152
2012	70131.4	66932	95.438
2013	54763.6	51776	94.544
2014	21543.3	19977	92.727
2015	16843.4	10598	62.919
المتوسط	24258.54	17371.92	70.471

المصدر: - 1- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962، 1996، 1997

2- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

نسبة المساهمة الايرادات النفطية إلى الايرادات الكلية= (الايرادات النفطية ÷ الايرادات الكلية) *100

تُعد الصادرات النفطية المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، ومتغيراً محورياً في رفد الخزانة العامة بالعملات الأجنبية اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، يتضح جلياً هيمنة القطاع النفطي على هيكل الصادرات الكلية،

مما يضع الاقتصاد الوطني تحت تأثير مباشر للتقلبات السعرية والكمية في السوق العالمية للنفط، وهي عوامل خارجية تخضع لمعطيات دولية يصعب السيطرة عليها محلياً، وتشير القراءة الإحصائية لتطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية (مقاسة بالمليون دينار) إلى تفاوت حاد خلال فترة الدراسة؛ حيث سجلت مساهمتها **أدنى مستوى** لها في عام **2012**بقيمة بلغت نحو **(0.40)**مليون دينار، وهو تراجع استثنائي يعكس الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد. في حين بلغت هذه الصادرات **ذروتها** في عام 2008لتصل إلى نحو **(97.68)** مليون دينار. وبحساب الأداء العام، نجد أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات النفطية قد بلغ **(83.545)** مليون دينار، مما يؤكد الانكشاف الاقتصادي الكبير للدولة الليبية على قطاع النفط كمصدر وحيد تقريباً للنقد الأجنبي.

الجدول (2) نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية بالمليون دينار خلال فترة الدراسة

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة صادرات النفط	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية	الناتج المحلى الإجمالي
1990	3215	3034.5	94.38	4286.3
1991	3011	2794.2	92.79	4073.2
1992	2890	2634.8	91.16	3734.6
1993	2619	2327.9	88.88	3080.8
1994	2682	2289.0	85.34	2547.6
1995	3104	2681.3	86.38	2249.2
1996	3479	3278.6	94.23	2164.6
1997	3778	3479.7	92.10	2019.4
1998	2449	2275.7	92.92	2144.7
1999	3347	3128.8	93.48	2107.1
2000	6160	5930.0	96.26	2719.2
2001	6720	6464.0	96.19	3059.1
2002	13290	12937	97.34	4861.9
2003	19567	18814	96.15	7157.2
2004	27982	26832	95.89	9432.4
2005	42836	41655	97.24	12779.0
2006	56126	54679	97.42	46583.6
2007	61726	60253	97.61	48898.0
2008	77027	75243	97.68	50228.7
2009	46319	44626	96.34	49854.3
2010	61658	59850	97.07	52009.9
2011	23254	703.50	3.02	20146.3

2012	76893	310.40	0.40	39922.7
2013	58671	1001.20	1.70	39922.7
2014	58442.6	56445.3	96.58	20388.2
2015	24511	22951.4	93.63	7312.2
المتوسط	26606	19869.97	83.545	17064.73

هذا وقد أوضحت الدراسة مجموعة من المؤشرات الإحصائية المستخلصة من بيانات الجدول السابقة، حيث رصد الجدول رقم (3) هذه الإحصاءات بهدف توضيح الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة على مستوى العينة، وتشمل المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري **والمدى لقيم الدراسة، بما يتيح بيان المؤشرات الإحصائية للمتغيرات ودرجة تباينها خلال فترة الدراسة.**

جدول (3): المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	الايرادات النفطية **Oil revenues** (OTR)	الصادرات الكلية **total exports** (TEX)	**الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)**
Mean	17371.92	26606.02	17064.73
Median	5240.000	16428.50	6009.55
Maximum	66932.00	77027.00	52009.90
Minimum	1267.000	2449.000	2019.40
Std.Dev.	20816.02	26610.58	19180.65

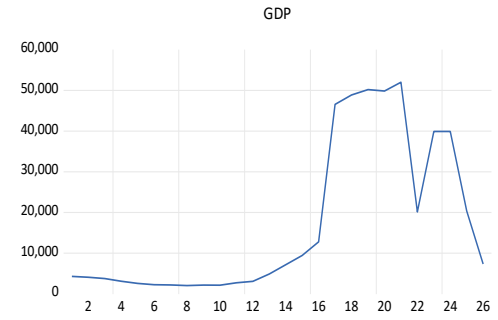
المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

وحفاظا على ديناميكية المسار الذي تم اتخاذه من قبل السياسات النقدية بليبيا والاستراتيجيات المتبناة وبتكيف مع وضع الاقتصاد الوطني الحالي، الذي بدوره يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات تصدير النفط الخام، حيث تمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد. وفي هذا السياق، يُفترض وجود علاقة ارتباط بين النمو الاقتصادي، ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وبين كل من الصادرات الكلية والإيرادات النفطية، نظراً لاعتماد عمليات التنمية على هذه الموارد.

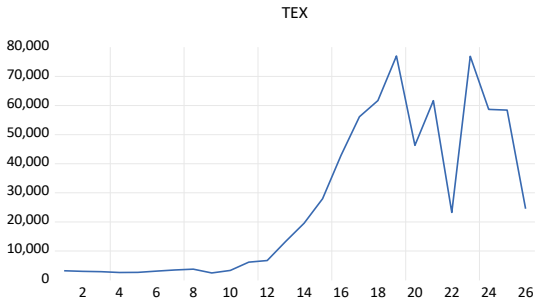
ولفحص هذه العلاقة، تمر الدراسة بعدة مراحل تحليلية، تبدأ بمرحلة تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من مدى استقرار المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وعلى وجه

الخصوص اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF) ، الذي يُعد من أكثر الأساليب القياسية استخداماً في هذا المجال لما يوفره من دقة في تحديد خصائص السلاسل الزمنية. وتتبع هذه المرحلة خطوة تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال منهجية التكامل المشترك، بهدف الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينها. ثم تأتي المرحلة النهائية المتمثلة في استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للتحقق من ديناميكية التكيف نحو التوازن في المدى الطويل. وفي المرحلة التمهيدية، تم فحص سلوك المتغيرات من خلال رسم السلاسل الزمنية الأصلية، حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تتضمن اتجاهاً زمنياً عاماً مع ميل نسبي نحو الاستقرار، كما يتضح من الأشكال التالية المتمثلة في الارقام من (1) إلى (3) التي توضح تطور هذه المتغيرات عبر الزمن. ولوحظ أن المتغيرات الثلاثة تتحرك في نفس الاتجاه العام Trend صعوداً، خاصة بعد عام 2004، مما يوحي بوجود علاقة طردية قوية، ولكنه يشير أيضاً إلى أن السلاسل قد تكون غير مستقرة.

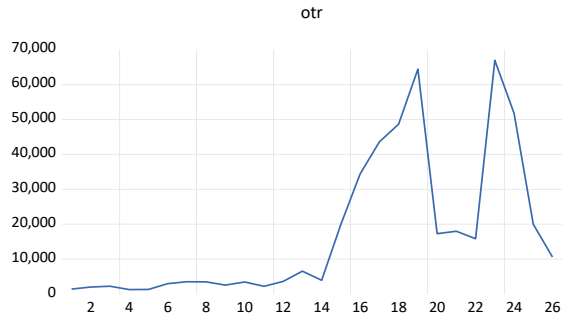
نتائج برنامج EVIEWS



الشكل رقم (1)



الشكل رقم (2)



الشكل رقم (3)

بهدف تحديد خصائص السلاسل الزمنية والتحقق من درجة استقرارها، تم تطبيق اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) لكشف عن جذر الوحدة، وذلك لتحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة كما هو الجدول(4).

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة

القرار	1st (difference) الفرق الاول			(Level) المستوى			
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
اختبار القيم الحرجة للمستوى 5%	-1.95568	-3.612199	-2.99187	-1.95502	-3.603202	-2.986225	**Test critical values** 5% level
ساكن عند I(1)	-5.04188	-4.919602	4.92739-	-1.07476	-1.437382	-1.51014	GDP
ساكن عند I(1)	-8.44333	-8.207795	-8.37278	-1.090459	- 2.833828	-1.829405	TEX
ساكن عند I(1)	-5.10545	-4.931790	-4.99465	-1.559900	-2.682965	-2.225602	OTR

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

توضح نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) والمطبقة ضمن ثلاث حالات (بوجود الثابت، بوجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت والاتجاه)، أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستواها الأصلي .ويستدل على ذلك من كون القيم المطلقة للإحصائية المحسوبة أقل من القيم الجدولية الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ مما يترتب عليه قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة (Unit Root).

وبناءً على هذه النتيجة، تم الانتقال إلى اختبار المتغيرات في صورتها بعد أخذ الفرق الأول حيث أظهرت النتائج استقرار جميع السلاسل الزمنية بشكل كامل في هذه المرحلة، إذ تجاوزت القيم المحسوبة نظيرتها الجدولية المطورة بواسطة .(Dickey–Fuller) وبذلك، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد سكون السلاسل واستقرارها، مما يعني أن كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) I عقب التأكد من تماثل درجة تكامل السلاسل الزمنية عند الدرجة الأولى $I (1) $، تم الانتقال إلى اختبار (Johansen & Juselius)للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة. وتهدف هذه الخطوة إلى معرفة ما إذا كانت

هذه المتغيرات تتحرك معاً في مسار مستقر زمنياً في الأجل الطويل رغم التقلبات العارضة. وتلخص الجداول (5، 6، 7) التالية نتائج هذا الاختبار وفقاً لمعياري الأثر والقيمة الكامنة العظمى.

جدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك

Hypothesis (H_1)	r >0	r >1	r >2
Hypothesis (H_0)	r =0	r = 1	r = 2
Trace Statistic Critical Value 0.05	37.4666 (29.79)	6.028227 (15.49)	0.083082 (3.84)
max Statistic Critical Value 0.05	31.43837 (21.13)	451455.9 (14.26)	0.083082 (3.84)

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS وتشير الى عدد متجهات التكامل المشترك

جدول (6) نتائج اختبار الأثر (λ Trace test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.730162	37.4666	29.79707	0.0054
At most 1	0.219417	6.028227	15.49471	0.6922
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732

جدول (7) نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (λ max test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	max test Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.730162	31.43837	21.13162	0.0013
At most 1	0.219417	5.945145	14.2646	0.6203
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732

المصدر: تم اعداه اعتماداً على نتائج EVIEWS

أظهرت نتائج اختبار(Johansen & Juselius) للتكامل المشترك، والمستندة إلى معياري أثر الأثر Trace Testوالقيمة الكامنة العظمى(Max-Eigenvalue) ، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرين المستقلين (الصادرات الكلية، والإيرادات النفطية).

فعلى مستوى المعنوية 0.05، كشفت إحصائية الأثر عن قيمة بلغت (37.4666)، وهي تتجاوز قيمتها الحرجة البالغة (29.79707)، مما يستوجب رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك. وقد تعززت هذه النتيجة باختبار القيمة الكامنة العظمى، حيث اتفقت الاختبارات على وجود متجه تكامل مشترك واحد (r = 1) عند اختبار الفرضية (r = 0) مقابل الفرضية البديلة .(r > 0)

وتؤكد هذه النتائج، الموضحة في الجدولين (6) و(7) أن المتغيرات تتحرك معاً في مسار توازني مستقر على المدى الطويل رغم التقلبات القصيرة الأجل. وعلى ضوء ثبوت علاقة التكامل المشترك، انتقلت الدراسة إلى تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لضمان دقة النتائج وتحليل ديناميكية العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل. ويهدف هذا النموذج، الموضحة نتائجه في الجدول رقم (8) إلى تحديد اتجاهات العلاقة السببية ورصد سرعة تعديل الاختلالات للعودة إلى الوضع التوازني، مما يوفر فهم أعمق لآلية تأثير الصادرات والإيرادات النفطية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8) اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

	C	TEX	OTR
GDP	738.3548 [0.32330]	-0.358543 [-1.22225]	0.346253 [1.15379]

المصدر: تم اعداه اعتماداً على نتائج EVIEWS

$$\Delta GDP = 738.3548 - 0.358543\ \Delta TEX + 0.346253\ \Delta OTR + UT$$

$$[0.32330] \qquad [-1.22225] \qquad [1.15379]$$

$$R^2 = 0.26 \qquad R^{\backslash 2} = 0.11 \qquad \text{F-statistic} = 1.735371$$

نظراً لاستخدام الفروق الأولى للمتغيرات ووجود فترات إبطاء زمنية، بدأت الفترة الفعلية الداخلة في عملية التقدير من عام **1993**، وقد اعتمدت الدراسة على طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)** لتقدير النموذج، باعتبارها توفر تقديرات تتسم بالكفاءة وعدم التحيز.

وعند اختبار العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرين المستقلين؛ **الإيرادات النفطية (OTR)** و**الصادرات الكلية(TEX)** ، أظهرت النتائج أن إشارات المعلمات جاءت **سالبة**، وهو ما يخالف التوقعات والفرضيات المنطقية للنظرية الاقتصادية.

أما فيما يخص جودة التقدير وقوته التفسيرية، فقد بلغت قيمة معامل التحديد المتعدد) حوالي **0.26**، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو **0.11**. وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة

تفسر فقط **11%**من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تعود النسبة المتبقية **(89%)**إلى عوامل أخرى (كمية أو نوعية) لم يشملها النموذج وتندرج ضمن المتغير العشوائي.

وفي سياق اختبار الصلاحية الإجمالية، ثبتت **عدم معنوية النموذج إحصائياً**؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة **1.735371**، وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة **4.35**عند مستوى معنوية **0.05**، مما يؤكد ضعف القدرة التفسيرية للنموذج المقترح في دراسة هذه المتغيرات.

4 – تشخيص جودة النموذج:(Diagnostic Checking) : تتضمن هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على **بواقي التقدير(Residuals)** ؛ وذلك للتحقق من سلامة الفروض الأساسية لنموذج الانحدار، وضمان دقة وصلاحية النتائج المتحصل عليها ، ومن أهم هذه الاختبارات:

أ– **اختبار الارتباط الذاتي :(Autocorrelation Test)** بناءً على نتائج الاختبار الإحصائي المطبق، تبيّن أن النموذج **يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي** بين الأخطاء العشوائية؛ حيث جاءت القيم الاحتمالية (P–Value) لنتائج الاختبار **أقل من مستوى المعنوية(0.05)** مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بخلو النموذج من هذه المشكلة، ويستوجب الحذر عند تفسير المعلمات المقدرة في صيغتها الحالية.

جدول (9) اختبار الارتباط الذاتي – VEC Residual Serial Correlation LM Test

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	39.87886	9	0.0000	7.141800	(9, 34.2)	0.0000
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	78.37101	18	0.0000	10.94819	(18, 31.6)	0.0000
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

ب- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity Test): كشفت نتائج الاختبار الإحصائي عن عدم تحقق شرط تجانس تباين البواقي في النموذج المقدر، مما يعني أن النموذج يعاني من مشكلة "عدم تجانس التباين"، ويستدل على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت **(0.0097)**، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد **(0.05)**، الأمر الذي يترتب عليه رفض الفرضية العدمية القائلة بتجانس التباين، ويؤكد وجود تباين غير منتظم في الأخطاء العشوائية عبر مشاهدات الدراسة.

جدول (10) اختبار عدم تجانس التباين – VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Included observations: 24

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
73.82782	48	0.0097

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,15)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.314051	0.858438	0.5697	7.537214	0.4799
res2*res2	0.682410	4.028840	0.0097	16.37784	0.0373
res3*res3	0.670617	3.817455	0.0123	16.09480	0.0410
res2*res1	0.573765	2.523977	0.0582	13.77035	0.0880
res3*res1	0.485839	1.771715	0.1617	11.66013	0.1670
res3*res2	0.713535	4.670302	0.0050	17.12484	0.0288

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية المتقدمة، يُستنتج أن النموذج المقدر يفتقر إلى الكفاءة الإحصائية؛ نظراً لمعاناته من مشكلتي **الارتباط الذاتي للبواقي** و**عدم تجانس التباين** .وبناءً عليه، فإن النموذج بصيغته الحالية يعد **غير صالح للتحليل أو التنبؤ**، وهو ما تعزز بخلو النتائج من أي علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

وعلى الرغم من إشارة اختبار (جوهانسن) إلى وجود **تكامل مشترك**، إلا أن النتائج اللاحقة أظهرت أنه تكامل **زائف** أو غير منطقي اقتصادياً في سياق هذا النموذج، لاسيما مع ضعف القدرة التفسيرية للمتغيرين المستقلين (الصادرات الكلية والإيرادات النفطية)، حيث عجزت هذه المتغيرات عن تفسير

89%من التقلبات الحاصلة في النمو الاقتصادي، وهي نسبة مرتفعة تُعزى إلى عوامل خارجية (كمية ونوعية) لم يدرجها النموذج. ويمكن إرجاع هذه النتائج المتواضعة من الناحية الاقتصادية إلى **عدم كفاءة توظيف الإيرادات النفطية** في مسارات التنمية المكانية والمستدامة في ليبيا، فضلاً عن حالة **عدم الاستقرار السياسي والأمني** التي أعقبت أحداث فبراير 2011، وما ترتب عليها من تذبذب حاد في إنتاج وعوائد النفط، مما جعل المتغيرات النفطية عرضة لصدمات خارجية أعاقت قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي بشكل مستقر.

رابعاً: التوصيات:

1. توصي الدراسة بإنشاء إطار مؤسسي وطني يتولى توجيه جزء من العوائد النفطية نحو استثمارات إنتاجية طويلة الأجل، بما يسهم في تحويل هذه الموارد من مصدر تمويلي استهلاكي إلى رافعة تنموية حقيقية.
2. تعزيز دور آليات التمويل الإسلامي في إدارة واستثمار العوائد الريعية من خلال توظيف أدوات مثل المشاركة، المضاربة، الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع تنموية، بما يحقق الربط بين التمويل والنشاط الاقتصادي الحقيقي ويحد من الطابع الريعي للاقتصاد.
3. إعادة النظر في هيكلة السياسة المالية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وذلك عبر تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.
4. تطوير استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي تركز على دعم القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، بما يعزز من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويحد من تقلبات الاقتصاد.
5. تحسين كفاءة التخطيط التنموي وآليات التنفيذ من خلال اعتماد أساليب حديثة في إعداد الخطط الاستراتيجية، وربطها بأهداف قابلة للقياس، مع تعزيز نظم المتابعة والتقييم لضمان فعالية التنفيذ .
6. تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة العوائد النفطية بما يسهم في الحد من سوء استخدام الموارد، ويضمن توجيهها نحو الأغراض التنموية، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية .

7. إنشاء صندوق استثماري تنموي وفق مبادئ التمويل الإسلامي يهدف إلى استثمار الفوائض النفطية في مشاريع إنتاجية داخلية وخارجية، بما يحقق الاستقرار المالي ويدعم التنمية المستدامة .
8. تحفيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات من خلال تحسين الإطار التشريعي، وتبسيط الإجراءات، وتوفير ضمانات للمستثمرين، خاصة في القطاعات غير النفطية .
9. مراعاة تأثير التقلبات العالمية والأزمات الاقتصادية عبر تبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع تغيرات أسعار النفط والأسواق العالمية، وتقليل من المخاطر المالية.
10. تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والتمويلية بما يضمن انسجام السياسات المالية والنقدية مع أهداف التنمية الاقتصادية، وتفعيل دور التمويل الإسلامي كأداة داعمة لهذا التوجه.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم(2000) ، عقد الإجارة: مصدر من مصادر التمويل الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثانية .
- الأمين، حسن(2000) ، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة .
- الجارحي، معبد على (2007") النظام المالي الإسلامي"،)الذي يشرح كيف يمكن للمشاركة والمضاربة معالجة مشاكل "المرض الهولندي" وتحفيز القطاع الخاص.
- الزرقا، مصطفى أحمد(2006) ، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى .
- العزعزي، شهاب أحمد سعيد(2001) ، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى .
- بسيكري، السنوسي (2006)، خصخصة القطاع العام في ليبيا، أقلام أون لاين، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، نوفمبر 2006، https://www.mafhoum.com .
- خليفة، سامي حسن (2020)، "دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم الاقتصاد .
- دوابة، محمد أشرف(2021) ، الاقتصاد الإسلامي والتحديات المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة .
- شامية، عبد الله امحمد (2007) السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ليبيا اليوم، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ،16/06/2007.
- طايل، مصطفى كمال السيد(2012) ، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى .

- عبد الله، حامد(2025) ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول، مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي .
- عبد الحق، خميس (2017)، "التمويل الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة"، جريدة الخبر، 29 أكتوبر، متاح على: http://www.elkhabar.com/press/article/128091
- عدنان، أحمد يوسف (2018)، التمويل الإسلامي وأهدافه التنموية"، جريدة الحياة، متاح على: http://www.alhayat.com
- قحف، منذر (2001) التمويل الإسلامي: دراسة تحليلية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

ثانياً: مصادر ومراجع الانترنت:

- أبو سنينة، محمد، (2020) دعوة لإنقاذ الاقتصاد الليبي، متاح عبر: الموقع :http://. www.sada.iy
- لإسكوا(2020) (ESCWA) ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، متاح عبر :org.un@escwa-publications
- مكتبة التنمية الزراعية في ليبيا، التنمية الزراعية، متاح على: kenanaonline.com/agri-libya
- عبد العظيم، مها (2025)، "التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي المحكمة، العدد الثامن، مصر، متاح عبر: https://islamic-economics.ne

ثالثا: المراجع الأجنبية :

- Abida, N.Z. & Zouheir, Z. (2014) 'Financial development, trade openness and economic growth in North African countries', *Romanian Economic Journal*, 17(53), pp. 91–120.
- Clarke, K. (2025) *The new rentierism in the Middle East*. Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University.
- Conrad, B. (2010) *Profiting from the world's economic crisis: Finding investment opportunities by tracking global market trends*. New Jersey: John Wiley & Sons.
- Damilola, W. (2015) 'Islamic banking and finance evolution: Panacea for sustainable development in Nigeria', *International Journal of Accounting Research*, 2(5).
- Hamed, A.B. (2009) *E-commerce and economic development in Libya*. UWIC Cardiff School of Management.
- International Crisis Group (2018) *Libya's economic reforms fall short*. Available at: https://www.crisisgroup.org.
- Malloch, T.R. (2008) *Spiritual enterprise: Doing virtuous business*. Templeton Press.
- Venardos, A.M. (2010) *Current issues in Islamic banking and finance: Resilience and stability in the present system*. Singapore: World Scientific Publishing.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2021). *Human Development Report / Libya Country Context Report*. UNDP.
- Wahid Damilola, Islamic banking and finance evolution: panacea for sustainable development in Nigeria, International journal of accounting research vol2, no 5, 2015